

ضبط ألف طن من المواد الغذائية الفاسدة

رغبت وزارة التجارة والصناعة والتجارة أكثر من ألف طن من المواد الغذائية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك في المرحلة الأولى من الحملة الوطنية لحماية المستهلك للفترة من 7 يناير - 5 فبراير 2017م. وأوضح مدير استقرار الأسواق بالوزارة منذر الشرجبي أن الكميات المضبوطة شملت عدداً من السلع الغذائية التي انتهت صلاحيتها وتم تحريمها من قبل اللجان المختصة وتحرير «2409» محاضر ضبط بشأنها وستتم إحالتها إلى النيابة للنظر فيها وفقاً للقانون. وأشار إلى الحملة حققت نتائج إيجابية في إظهار الأسعار وتوحيد سعر

ضبطت وزارة التجارة والصناعة والتجارة أكثر من ألف طن من المواد الغذائية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك في المرحلة الأولى من الحملة الوطنية لحماية المستهلك للفترة من 7 يناير - 5 فبراير 2017م. وأوضح مدير استقرار الأسواق بالوزارة منذر الشرجبي أن الكميات المضبوطة شملت عدداً من السلع الغذائية التي انتهت صلاحيتها وتم تحريمها من قبل اللجان المختصة وتحرير «2409» محاضر ضبط بشأنها وستتم إحالتها إلى النيابة للنظر فيها وفقاً للقانون. وأشار إلى الحملة حققت نتائج إيجابية في إظهار الأسعار وتوحيد سعر

الميثاق

في ظل تراخ حكومي لوقف تدهور الريال وموجة غلاء تجتاح البلاد

ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية

تواصل العملة الوطنية "الريال" تراجعها في سوق الصرف الأجنبي، بالتزامن مع موجة جديدة من الغلاء، حيث أقدم المستوردون وتجار الجملة والتجزئة على رفع أسعار السلع الأساسية والغذائية على الرغم من أن البضائع المعروضة حالياً في الأسواق تم استيرادها وتخزينها منذ عدة شهور وقبل تراجع الريال ولم تتأثر بالأضرار الذي يعاني منه الريال، في ظل غياب أي رقابة حكومية.



البنك المركزي يطرح أدون خزائنة

جرى في مقر البنك المركزي اليمني، تحليل عروض شراء أدون الخزائنة التنافسية للمزاد رقم "984" بقيمة 77 ملياراً و83 مليوناً و240 ألف ريال للأجل الثلاثة "91، 182، 364" يوماً. وأوضح بيان صادر عن البنك المركزي أن متوسط معدل الفائدة للأجل الثلاثة بلغ 16,60% و 15,82% و 15,81% على التوالي، وفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية هذا الأسبوع.

بمراقبة الإيداعات اليومية لدى البنوك التجارية ورفع تقارير اللجنة الفنية، وتصحيح أوضاع محلات الصرافة غير المرخصة والرقابة عليها بشرط استيفاء كافة البيانات القانونية. الجدير بالذكر أن الاجتماع كلف نائب الرئيس التنفيذي لبنك التسليف عبد الجبار سلامة حول تنظيم سعر الصرف وموافاة اللجنة الفنية بالنتائج. ودعا جمعية البنوك إلى إبلاغ البنوك التجارية بقبول النقد بكل الفئات، على أن يتم إيداع النقود نقداً وإعادته للعملاء، نقداً بنفس الفئة عند الطلب، مع تعزيز الثقة لدى العملاء.

سعر البترول سيرتفع إلى 5800 والديزل 5200 و3000 لاسطوانة الغاز

الدولار يعاود الارتفاع إلى 350 ريالاً وامتناع الصرافين عن تداوله

الأجنبية، وارتفع الطلب المتسارع على الدولار والنقد الأجنبي، والآلية السابقة للتعامل مع المشتقات النفطية، وتوريدات تجار القمح والدقيق، وإعادة ثقة التجار بالبنوك التجارية بإعادة الإيداعات إليها، وتحديد قائمة كافة المستوردات والسقوف من قبل وزارة الصناعة والتجارة. وشددت بنود محضر الاجتماع على ممارسة العمل بتلك الآلية مع بنك التسليف مع تحديد مدة 20 يوماً للعمل المصرفي، والتزام شركة النفط بعدم تصدير أو إخراج أية ناقلة ما لم يكن قد تم إيداع قيمتها نقداً لدى بنك التسليف، والإزام تجار الجملة بعدم التعامل أو التحويل مع الصرافين. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن يقوم البنك المركزي

إلى اللجنة الفنية المشكّلة لاعتمادها وتعميمها على المنافذ. وعقد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور حسين مقبولي، اجتماعاً في بنك التسليف التعاوني الزراعي بصنعاء، مع مستوردي القمح والدقيق والمشتقات النفطية وممثلين عن جمعية البنوك اليمنية و"جمعية الصرافين اليمنيين" والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي اليمني.. وشكّل الاجتماع لجنة رقابية من الجهات الأمنية والمختصة للإشراف على تنفيذ ما تم التوصل إليه، على أن يلتزم التجار للمستوردين بتوريد إيداعات النقدية بالريال في حساباتهم في البنوك. وبحث الاجتماع تراجع سعر صرف الريال مقابل العملات

وتراجع الريال مقابل الدولار إلى 380 ريالاً قبل أن يعاود الارتفاع إلى 350 ريالاً، مع رفض بعض الصرافين تداول الدولار إلا لمن يعرفونهم، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المشتقات النفطية إلى 5800 ريال لدبّة البنزين "20 لتراً" و5200 ريال للديزل و3 آلاف ريال لاسطوانة الغاز الواحدة منقوصة الوزن "8,5 كيلو" و7500 ريال للدقيق و12300 ريال للسكر. ومنذ منتصف يناير الماضي ارتفعت أسعار السلع بما فيها الأذوية بنسبة 15 - 20%، على الرغم من أن المتغيرات الخارجية للأسعار ثابتة بل إن مؤشرات الأسعار لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" تشير إلى انخفاض في أسعار الحبوب لوفرة المخزون. وفي سعيها لوقف تدهور الريال وجهت حكومة الإنقاذ الوطني مستوردي القمح والدقيق وتجار المشتقات النفطية والاتصالات والتبغ، بوقف شراء الدولار لفترة 30 يوماً، وألزامت الصرافين بعدم البيع أو المضاربة، وطالبت وزارة الصناعة والتجارة بتحديد سقف الاستيراد، وبالتالي تقنين عملية الاستيراد خلال أسبوع وتقديم قائمة بالاحتياجات المهمة والضرورية خلال العام الحالي ورفعها

الفاو تحذر من موت 20 مليون يمني جوعاً الأشهر القادمة



شديد تجاه هذا الوضع.. مشيراً إلى أن هذا الوضع هو الأسوأ منذ 20 عاماً. ويبيّن مدير وحدة الطوارئ في (الفاو) أن العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الوصول إلى هذا الوضع هو الصراعات المسلحة، وتضاف إلى ذلك العوامل المناخية والجوية مثل الجفاف. ودعا يبرجون المجتمع الدولي إلى العمل من أجل إيجاد حلول للصراعات المسلحة عبر الطرق السياسية. وقال يبرجون في تصريحات نقلتها وسائل إعلام بلجيكية -الجمعة- أن هناك أربع مناطق في العالم حالياً يعاني سكانها من الجوع مثل اليمن وجنوب السودان ونيجيريا والصومال. ويبيّن أن "هناك 20 مليون شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء في هذه المناطق ويخشى أن يموتوا جوعاً على مدى الأشهر الستة القادمة".

وأكد مدير وحدة الطوارئ في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) دومينيك بيرجون أن من غير المقبول في القرن الـ 21 أن يكون 20 مليون شخص يواجهون خطر الموت جوعاً في مختلف أنحاء العالم... داعياً إلى إيجاد حلول للصراعات المسلحة في بعض الدول عبر الطرق السياسية. وقال يبرجون في تصريحات نقلتها وسائل إعلام بلجيكية -الجمعة- أن هناك أربع مناطق في العالم حالياً يعاني سكانها من الجوع مثل اليمن وجنوب السودان ونيجيريا والصومال. ويبيّن أن "هناك 20 مليون شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء في هذه المناطق ويخشى أن يموتوا جوعاً على مدى الأشهر الستة القادمة".

اقتصاد اليمن يدخل غرفة الإنعاش

للفرد عام 2010م.. ويوصف هذا الانخفاض بأنه وصل إلى "مستويات مقلقة"، ما يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفع أصلاً، ومزيد من انتشار سوء التغذية بين الأطفال. وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 30% في عام 2015م، وازداد بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة، في عام 2016م كما تدهورت القوة الشرائية للعملة الوطنية، مع ارتفاع سعر الصرف الموازي للدولار مقابل الريال اليمني بحوالي 40% في الشهر الجاري مقارنة بما كان عليه مطلع العام الماضي.. ان اقتصاد البلاد دخل بالفعل مرحلة حرجية في أقرب إلى غرفة الإنعاش، حيث انهارت الخدمات الأساسية وانكمش النشاط الاقتصادي واختفت المشتقات النفطية وتضاعفت أسعار السلع وانعكست الأسواق السوداء، وخاصة للمشتقات النفطية وأسعار الصرف.. إن اليمن وأمام هذا المشهد الاقتصادي المريع وفي ظل استمرار الاستهداف والمنهج والصفوف الداخلية والخارجية الكبيرة، معناه أن اقتصاد البلاد يتجه إلى وضع كارثي.



د. عبدالغني علي السبتي

انعكاساته الاجتماعية والإنسانية

انعكس التدهور الاقتصادي في اليمن جراء استمرار العدوان والحصار، بشكل مخيف على الوضع الاجتماعي والمعيشي، حيث تجاوز عدد الفقراء 85% من السكان الذين يتقدّر عددهم بـ 26 مليون شخص، وفقاً لتقرير حديث أصدره البنك الدولي. وتشير المعلومات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن حوالي 2, 21 مليون شخص (أي 82% من السكان) يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في اليمن، منهم 9, 9 مليون طفل، فيما بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 2, 2 مليون نازح في يونيو 2016م. وأكدت الأمم المتحدة أن الحرب والحصار على اليمن أدى إلى تدهور شديد في الاقتصاد، وتسريح 70% من العمالة لدى شركات القطاع الخاص، حيث إن واحدة من كل 4 شركات أغلقت في البلاد.. إضافة إلى فقدان ما يزيد على 3 ملايين عامل لمصادر دخلهم وانضمامهم إلى صفوف البطالة.. ويشير البنك الدولي إلى أن البطالة بين صفوف الشباب اليمني ارتفعت إلى 60%.

مرتبات الموظفين

بالرغم من التزام هادي وحكومته أمام المجتمع الدولي وصندوق النقد بأنه سيصرف مرتبات موظفي الدولة البالغ عددهم مليون و200 ألف موظف (مدني وعسكري)، إلا أن ذلك لم يتم منذ أربعة أشهر، بالإضافة إلى عدم التزامه بتأمين طريقة سليمة وصحيحة للتدفق النقدي السلعي في المعاملات الخارجية، بما يحافظ على التدفق السلعي والنقدي واستمرار مصالح الشعب وعدم التأثير عليها. مع العلم أن دول الاحتلال وحكومة هادي شرعت في اتخاذ إجراءات لاستئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز المسال المتوقع منذ بدء العدوان وسيطرته على المحافظات النفطية والغازية.. بالإضافة إلى استلامهم العملة النقدية المطبوعة في روسيا، التي كانت مخصصة لمواجهة مشكلة السيولة النقدية وبغرض استخدامها بما يحافظ على التدفق السلعي والنقدي، وصراف الأجور والمرتببات واستمرار مصالح الشعب وعدم التأثير عليها، ولكن ما حصل هو توقف الدورة الاقتصادية للبلاد والتي يترتب عليها التدهور المتسارع للوضع الاقتصادي والإنساني والاجتماعي.

تحقق بالشعب اليمني -إلى جانب مخاطر الحرب ومواجهة العدوان الذي تقوده السعودية- مخاطر الانهيار الشامل للاقتصاد الوطني الذي يندثر بتدابير كارثية على حياة ومعيشة 27 مليون يمني. حيث تسبب العدوان بتدمير مؤسسات الدولة، واستهداف القطاعات الإنتاجية والعيث بالموارد العامة والتي تسببت في تدهور أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً شديداً، والوصول بها إلى الوضع الكارثي.. وفي هذا الإطار أصدر الرئيس المنتهية ولايته في 18 سبتمبر الماضي، قراراً بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن وتغيير مجلس إدارته، في خطوة ضاعفت معاناة الشعب اليمني وتشديد الحصار واستمرار تدهور هدر الموارد والسطو على ماتبقى من الاحتياطي النقدي وتسخيرها لتمويل حربه ضد اليمنيين.. ان نقل البنك المركزي اليمني وتحكم هادي وحكومته بإدارة الملف الاقتصادي الإنساني وراء مخاطر الانهيار المؤكد للاقتصاد الوطني المتهاك نتيجة استهداف القطاعات الإنتاجية والآثار المباشرة للحرب والحصار على اليمن ومؤسساتها، وتدمير البنى التحتية والمنشآت العامة والخاصة وتعطيل غالبية الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

حيث تركز دول العدوان ومرزقتها من تحركاتها وفق عدة خيارات لتدمير اقتصاد اليمن، كان من بينها سحب عمليات البنك المركزي وانتهكهم للعدنة الاقتصادية التي رعها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الرغم من حيادية واستقلالية عمل البنك المركزي بصنعاء.. وبعدها عدم تزويد خزينة الدولة بالمال، وفي الوقت نفسه اضعاف الاقتصاد الوطني ليكون في حالة تدهور أكثر مما كان عليه، مع ضمان تدفق الأموال إليها، ووقف صرفها على المستحقين، بما في ذلك إيقاف صرف أجور العاملين في جميع المناطق..

مؤشرات اقتصادية كارثية ومقلقة

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن من 13,3 مليار دولار عام 2014م إلى 8,7 مليار دولار عام 2015م، أي بحوالي -34,6% العام الماضي، وزاد الإنكماش عام 2016م بحوالي 4%.

ويعود اسباب هذا الإنكماش الكبير إلى آثار الحرب والحصار وتعليق دعم المانحين لليمن الذي بلغ حوالي 7,1 مليار دولار خلال الفترة 2012-2014م، وتجميد البرنامج الاستثماري العام، فضلاً عن تعثر إنتاج النفط الخام، والسيطرة على منابع الإنتاج وتوقف الصادرات النفطية وغير النفطية وتقييد الواردات من الخارج.

وجراء ذلك تراجعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 63,7% خلال العام الماضي، وقفز عجز الموازنة الصافي إلى ما نسبته 4,16%، من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزاً الحدود الآمنة، وبنسبة ارتفاع تقارب أربعة اضعاف العجز المسجل عام 2014م قبل الحرب والبالغ 4,7%.

وتقدر الفجوة التمويلية للموازنة للعام الجاري بحوالي 5,8 مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي رصيد الدين العام من 22,1 مليار دولار عام 2014م، إلى 25,9 مليار دولار عام 2015م، وبما يمثل 65,5% و 94,4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ويشكل الدين العام الداخلي النسبة الأكبر، حيث ارتفع رصيده من 14,8 مليار دولار عام 2015م إلى 19 مليار دولار عام 2016م، واستحوذت مدفوعات الفائدة على الدين المحلي ما يقارب ثلث النفقات العامة (29,9%) عام 2016م، وهذا يعني مزيداً من رصيد وعبء الدين العام على الاقتصاد اليمني والأجيال القادمة.

وفي مسار مواز، تشير تقارير المستجندات الاقتصادية في اليمن، إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلى حوالي 176 دولاراً للفرد عام 2016م، بعد أن كان 723 دولاراً